للعمل على تطويقها والحد من امتدادها ، اذ قام وزير الدفاع الاسرائيلي ، شمعون بيرس ، باجراء سلسلة من اللقاءات مع بعض الوجهاء في المناطق، من مؤيدي عمان . كما أجرى وزير الشرطة ، شيلومو هيلل لقاءات مماثلة . والهدف من هذه اللقاءات ، كما لمحت الى ذلك المصادر الاسرائيلية، هو خلق زعامة عربية في المناطق معارضة لمنظمة التحرير . ولكن تلك المصادر نفسها اعترفت بأن القطار قد فات السلطات الاسرائيلية ، حيث ان العالم بأسره يعترف بمنظمة التحرير ويؤيدها . ولهذا ليس باستطاعة أي زعيم في المناطق ان يدعي العكس (دافار ، ٧٤/١٠/٢٨) .

وتؤكد المصادر الاسرائيلية ايضا انه قد يتم فتح جبهة اخرى ضد اسرائيل — وهي جبهة المناطق المحتلة . ويشهد على ذلك الفرح الجامح لدى سكان الضفة وقطاع غزة ازاء الاعتراف بمنظمة التحرير في المجالين الدولي والعربي . فقد علق حفاي ايشد (دافار ، ٧٤/١١/١) على ذلك بقوله : « يتوقع الان تشكيل حكومة فلسطينية في المنفى وجيش فلسطيني وكذلك نشاطات كثيفة أكثر في الضفة والقطاع ، لزيادة ارتباط سكانها بمنظمة التحرير وبالحكومة التي سيتم تشكيلها في المستقبل واخلاصهم لها . ولهذا السبب اسرعت حكومة اسرائيل الى توجيه تحذير لسكان الضفة والقطاع ، بعدم الانجراف أكثر مما يجب في تأييدهم لمنظمة التحرير . وستكون هناك ضرورة للتوضيح لهم ، بأن منظمة التحرير ، بالنسبة لاسرائيل ، هي جبهة معادية يجب محاربتها بكافة الوسائل ».

حملة عنيفة ضد الصحف العربية الصادرة في القدس

تقوم دوائر اسرائيلية متعددة ، رسمية كانت أم شعبية ، منذ مدة بتوجيه حملات عنيفة ضد بعض الصحف العربية الصادرة في المناطق المحتلة، متهمة اياها بانها أداة بأيدي المنظمات الفلسطينية، وانها تزرع الشك بين المواطنين ، كما انها عامل محرض ضد السلطات الاسرائيلية في المناطق المحتلة . وقد وصلت هذه الحملة الى ذروتها مؤخرا ، بعد مقررات مؤتمر الرباط ، اذ أيدت هذه الصحف تلك المقررات ودعت المواطنين الى الالتفاف حول القيادة الفلسطينية ومقاومة سلطات الاحتلال ، مما اثار تلك السلطات ودفعها الى توجيه التهديدات العلنية والمبطنة ضد هذه الصحف . وقبل ان نأتي على ذكر مضمون هذه الحملة ، لا بد لنا من التطرق ولو قليلا الى ما تعانيه الصحف هناك ، وخاصة الوطنية منها ، من اضطهاد ومعاملة سيئة .

وقد علق احدهم (داني روبنشتاين — دافار ، ٧٤/٩/٥) على اوضاع الصحف العربية في المناطق المحتلة والقيود المفروضة عليها ، مشيرا الى ان تلك القيود هي جزء من الحظر على النشاطات السياسية في المناطق المحتلة بأسرها ، وان الغاية من الحظر هو منع أي تنظيم او تجمع يبادر اليه السكان هناك . « وهناك تمييز في حرية النشر والرقابة بين الصحف العربية التي تصدر في المناطق المحتفظ بها وبين حرية النشر والرقابة المفروضة على الصحف في اسرائيل . فصحيفة « الاتحاد » الصادرة في حيفا ، لها حرية النشر من ناحية الرقابة أكثر مما للصحف الصادرة في القدس الشرقية . كما ان الرقابة في اسرائيل هي عسكرية — أمنية في الاساس ، واما بالنسبة للرقابة على الصحف العربية (في المناطق المحتلة) فهناك طابع سياسي . وباستطاعة الصحيفة التي تصدر في اسرائيل (مثلا) ان تترجم مادة معادية لاسرائيل كانت قد نشرت في الدول العربية ، كما تريد ، وان تقتبس من صحف الفدائيين ومحطات الاذاعة التي تنادي بالحل بواسطة السلاح فقط ، الخ. وكذلك تستطيع نشر المواد السرية التي توزع على الجمهور العربي والمليئة بالنصوص المعادية لاسرائيل . واما الصحف العربية (في المناطق المحتلة) فلا يحق لها ان تفعل ذلك » (المصدر نفسه) .

وهنا نأتي على الحملة العنيفة التي تشنها السلطات الاسرائيلية بكافة وسائلها ضد الصحف العربية ، وهي الحملة التي وصلت الى ذروتها بعد نشر هذه الصحف تعليقات تشيد فيها بمقررات مؤتمر الرباط ، حيث ارتفعت أصوات تطالب بتقييد حرية التعبير لدى تلك الصحف . كما طرحت التساؤلات حول احجام السلطات عن منع نشر أقوال التحريض « المتطرفة » ، مثل المقال الافتتاحي لجريدة « الشعب » الذي طالب ... بتصفية دولة اسرائيل واقامة دولة فلسطينية